جامعة خميس مليانة
السنة الثانية ليسانس علم المكتبات والتوثيق **أ. معروف ياسمينة**
المقياس: مدخل الى علم الأرشيف

1- نظرة عامة حول الأرشيف:

يكتسي الأرشيف أهمية بالغة لدى الشعوب، كونه يضم تاريخها وحاضرها ويمثل أساس مستقبلها، فالمعلومات التي يحويها تمثل ذاكرة هذه الأمم حول مختلف الأحداث التي مرّت بها عبر الأزمنة، كونه يضمن للشعوب الحق في التعرّف على تاريخها، كما يضمن كذلك حقوق الأشخاص والدول. وإذا كانت الأحداث هي من تصنع الأرشيف، فالأرشيف بدوره يعيد تشكيلها ويقيم صناعة التاريخ من خلال توثيقها وحفظها والحفاظ عليها، لهذا فهناك علاقة وطيدة ومتكاملة تربط بين الأرشيف والتاريخ، إذ لا يمكننا الحديث عن التاريخ بدون التطرق لموضوع الأرشيف، أو من غير الاطلاع على الأرشيف بمختلف أشكاله ومصادره، كما لا يمكننا الحديث عن الأرشيف بمنأى عن الأحداث التاريخية التي عاشتها الشعوب. وفي هذا الصدد لا يمكننا الحديث عن تاريخ الشعوب وأحداثها السابقة بدون التطرق لموضوع الحروب والثورات التي عرفتها وتعرضت لها، لهذا يعتبر الأرشيف الأساس الذي تبنى عليه تسجيل الأحداث التاريخية وتوثيقها حفظا لذاكرة الأمم.

1-1- تاريخ الأرشيف

1-1-1- في العصور القديمة:

يمكن القول بصورة عامة أن الأرشيفات كانت موجودة ومعروفة في حضارات الشرق القديم، وكذلك عند الإغريق والرومان، فمن المعروف تاريخيا أن بلاد ما بين النهرين كانت الموطن الأول للكتابة والتدوين، فقد اخترع العراقيون القدماء الكتابة الصورية، ومن العراق أخذت الكلمة المطبوعة طريقها إلى الشيوع والاستعمال في بقية أرجاء الرق القديم. أما بالنسبة للأرشيف فإنها كانت معروفة عند قدما العراقيين كالسومريين والأكاديين والبابليين والأشوريين والكلدانيين، وكذلك عند المصريين القدماء والفرس والأمم الأخرى وما خلّفوه من طين وألواح حجرية وأوراق البردي ومدونات أخرى يمكن اعتبارها مواد ذات طبيعة أرشيفية.

- في العهد الإغريقي، ليس هناك دليل على وجود أرشيفات عند الإغريق القدماء، فالكلمة الإغريقية Biblioteke التي تقابلها اللفظة اللاتينية Biblioteca كانت عبارة عن مستودعات لحفظ الممتلكات من بينها المواد الأرشيفية. إن الأرشيفات المنظمة والوحيدة التي كانت تحفظ فيها أصول القوانين، وكان أسسها القائد Ephiltes في حدود 460 ق. م ولم يمض قرن على ذلك حتى تم توحيد جميع مخازن السجلات الآثينية وحصرها في مكان واحد في المعبد المخصص لعبادة أم الآلهة المعروف بالميترون Metroon.
- أما عند الرومان، كان الأرشيف الرئيسي قد أسّسه السياسي الروماني الشهير فاليريوس بوبليوكولا وذلك في حدود عام 509 ق. م وكان موضعها في ايراريوم أو الخزانة داخل معبد الإله (زحل) وهو إله الزراعة

عند الرومان. وفي هذا الموضع كانت تحفظ القوانين والمراسيم وأنظمة مجلس الشيوخ ومستندات المقاطعات، أما الوثائق الدولية – أي التي لها صلة بالدول الأجنبية . فكانت تحفظ في مبنى (الكابيتول). كان هناك عدد من الأرشيفات في روما، حتى في عهد الجمهورية و تحت إدارة مختلف الموظفين و مسؤولياتهم .أما في عهد الإمبراطورية فقد تم إنشاء دار تعرف بـ (دار الوثائق القيصرية) أو أرشيف الإمبراطور الذي كانت تودع فيه ليس جميع الأوراق الشخصية العائدة للممتلكات الإمبراطورية فحسب، بل و كافة المستندات الرسمية، و قد بقيت هذه الأرشيفات قائمة حتى وقت متأخر من عهود الإمبراطورية، بالإضافة إلى الأرشيفات البلدية التي كانت تودع فيها القوانين و الأنظمة الخاصة بالمجالس البلدية و كذلك القيود و السجلات المالية و شهادات الولادات و قضايا التبني و الممتلكات. ولم تلبث العناية بالأرشيفات أن قلت في أواخر عهد الإمبراطورية حيث بلغت حالها من العناية والحفظ درجة سيئة. ولقد حاول الإمبراطور مكسيمليان الأول (1493 – 1519) تأسيس أرشيف مركزي للإمبراطورية الرومانية المقدسة، فلم يحقق نجاحا في هذا المضمار.

1-1-2- في العصور الوسطى:

شهدت هذه العصور تعدد السلطات وتنوع الامتيازات وساد الإقطاع، فكان لكل ناحية ذات سلطان أرشيفها الخاص بها الذي يشير إلى ما تملكه من حقوق وامتيازات، وكان هذا النوع من الأرشيف منفصلا عن الأرشيف الذي كان للملك نفسه، ولعل أهم ما ورثته أوربا من ذلك عبر العصور الوسطى هي الوثائق الكنيسية، غذ كانت الكنائس في تلك العصور بعيدة عن تقلبات الحروب وبمأمن من السلب والنهب.

ويمكن القول أنّه كان لملوك أوربا نوعان من الأرشيفات:

الأرشيف الثابت: كما هو الحال في الدولة البيزنطية حيث كانت الأحوال تتميز بنوع من الاستقرار.

الأرشيف المتنقل: كما كان الحال في أنحاء الإمبراطورية الغربية حيث كان بلاط الحكام يتنقل من مكان لآخر مما جعل التنظيم أمرا مستحيلا.

1-1-3- في العصور الحديثة:

في **ألمانيا** حذت أغلب المدن الألمانية حذو الكنائس في تنظيماتها الأرشيفية وإن كانت لم تتبع الأساليب القديمة نفسها، وأهم الأرشيفات الحكومية في ألمانيا أرشيف **الريخ** وفروعه وأرشيف الولايات، وتوجد أنواع أخرى من دور الوثائق تتمتع باستقلالها مثل أرشيفات الهيئات الدينية والعلمية.

أما في **فرنسا** فقد كانت الوثائق قبل الثورة الفرنسية بيد سلطات متعددة لكل قضاؤه وامتيازاته وقد بلغ عدد مراكز هذه الوثائق ما يزيد على 10 آلاف مركز. وقد كان نابليون بونابرت طموحا في لم شعث الوثائق الفرنسية وأن يجعل من الأرشيف الوطني الفرنسي أرشيفا لأوربا عامة لذلك ضم وثائق من اسبانيا وبلجيكا وألمانيا والفاتيكان. فالثورة الفرنسية التي قضت على الإقطاع في فرنسا قامت بحرق الوثائق الإقطاعية ثم عملت على توحيد الأرشيفات التي بلغت في باريس وحدها عام 1770م ما يقرب من 405 مركز، وأسست

الأرشيف الوطني وبذلك لم تصبح دور الوثائق مستودعا للحجج القضائية فحسب، كما كانت من قبل، بل أصبحت أيضا مركزا للدراسات التاريخية ومرجعا للبحوث العلمية.

في **انكلترا** يجد الباحث في تاريخ الوثائق والأرشيف دلالات وإشارات إلى وجود أرشيف ملكي في انكلترا من القرن التاسع للميلاد. كانت الوثائق في انكلترا موزعة هنا وهناك، شأنها في ذلك شأن الوثائق في الدول الأوربية الأخرى، وبحلول عام 1838م صدر قانون (دار الوثائق العامة) الذي تم بموجبه تجميع كافة المجموعات الأرشيفية المتفرقة ووضعها تحت إشراف كبير القضاة، ويمكن اعتبار انكلترا النموذج البارز في نظام الحفظ المركزي وبالإضافة على ذلك كانت هناك ممارسات إدارية بالطريقة المألوفة في الأنظمة والإدارة اللامركزية للأرشيف وذلك بالنسبة للمناطق المحلية أو الأقاليم التي كانت في الحقيقة المنشأ لتلك الأرشيفات. وضع الحجر الأساسي لدار الوثائق العامة في بريطانيا في 1851م، وفي عام 1888م تأسست في بريطانيا (جمعية الوثائق البريطانية التي كان لها الأثر الكبير في إنشاء وتأسيس دور الوثائق والعناية بها. واستنادا إلى الأمر الصادر عام 1845 أصبحت السلطة السياسية أكثر اتساعا فنتج عن ذلك أن دار الوثائق العامة في الوقت الحاضر تتألف من قسمين رئيسيين هما:

الأرشيف القضائي ووثائق الدولة.

الأرشيف الذي يضم وثائق وأوراق الوزارات والمؤسسات المماثلة، التي تؤمن الاحتياجات الإدارية (أي الوثائق التي يرجع إليها بين الحين والآخر).

وقد تعاظم الاهتمام بالأرشيفات والوثائق بعد الحرب العالمية الثانية حيث بذلت العناية الكبرى في إيجاد الوسائل الفعّالة في الحفاظ على الوثائق وإيداعها في أماكن أمينة تقيها من الطوارئ والأخطار المحتملة بتخصيص البنايات الضخمة الحديثة والمستودعات الوسطى لحفظ الوثائق حفظا مؤقتا قبل فرزها وتصنيفها ودراستها واختيار ما يستوجب الحفظ الدائم.

ففي عام **1945م** صدر السجل الوطني للأرشيف حيث تقوم لجنة خاصة بالإشراف عليه وتنظيمه وترتيبه ترتيبا إقليميا. ويحتوي هذا السجل على معلومات كاملة عن مراكز حفظ الوثائق ومجموعاتها وتعيين أماكن حفظها، ثم امتد نطاق العمل ليشمل المجموعات الأرشيفية في انكلترا، عدا الوثائق المحفوظة في الدوائر المركزية التابعة للحكومة، كذلك مجموعات المخطوطات التاريخية التي بدأت دراستها في القرن التاسع عشر.

أما **اسبانيا** فقد عرفت ومنذ زمن قديم بعنايتها الكبيرة بالوثائق ورعايتها البالغة للأرشيفات التاريخية. ومنذ البداية عملت على فصل الأرشيف الإداري عن الأرشيف التاريخي، نظرا لكونها من أسبق الدول الأوربية وأعرقها في تأسيس إمبراطورية كبيرة. وأرشيفاتها تضم وثائق تاريخية ذات أهمية بالغة تتعلق بالعديد من الدول الأوربية والممالك الإسلامية، فهي تمتلك وثائق عن الاستكشافات الجغرافية والحركات الدينية وعن نشاط الكنيسة الكاثوليكية وعن الحضارة الأندلسية وهذه كلها مودعة في أرشيفاتها المتنوعة التي يمكن تقسيمها إلى:

- الأرشيفات الحكومية
- أرشيفات الأقاليم
- أرشيفات الوحدات الإدارية الأخرى.

إن أقدم دار للوثائق في اسبانيا هي دار وثائق **سمنكاس Simancas** التي أنشئت في جزء من حصن قديم عام 1542م من قبل الملك **شارل الخامس**، وكان هذا الأرشيف تابعا لإمارة قشتالة، وفي العام 1858م صدر مرسوم لتأسيس دور الوثاق الأخرى المنتشرة في المدن وأقاليم الاسبانية وكانت المدرسة العليا للوثائق قد أسست قبل ذلك في العام 1856 م لتدريس العلوم الوثائقية والنظم الإدارية.

والملاحظ أن الأرشيفات الإسبانية ذات أهمية بالغة بالنسبة للأقطار العربية فهي تضم العديد من الوثائق والمراسلات مع الدولة العثمانية والأقطار الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية.

أما بالنسبة للدول العربية فهي دول متخلفة نوعا ما في ميدان الأرشيف والمكتبات، و الدول التي أسست فيها دور للوثائق لا تتجاوز أصابع اليد، ناهيك عن ضعف الإدارات و التنظيم، و في مقدمة الأسباب هو قلة الوعي الوثائقي و النظر إلى الوثائق نظرة ثانوية غير مكترثة، و يمكن القول أنه بفضل النشاطات و الاتصالات التي يقوم بها الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق منذ عام 1972م، ظهرت في الأفق بوادر مشجعة، حيث ارتفع مستوى الدراسات التاريخية في المعاهد و الجامعات التي تعنى بالوثائق و مصادر التاريخ القومي و كافة المصادر المتصلة المودعة بدور الوثائق القومية و المراكز الإقليمية.

في مصر: تعتبر مصر من أقدم الأقطار العربية في تأسيس دار خاصة بالوثائق وإدارتها، ففي زمن محمد علي الكبير أسست **الدفترخانة المصرية** (دار المحفوظات بالقلعة) وكان ذلك عام 1829 م ثم وضعت لها لائحة قرر المجلس الملكي عام 1830م الموافقة عليها ثم وضعت لها لائحة مفصلة عام 1846 م. وبعد ثورة 1952م، صدر القانون الخاص بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية وتقع بجوار المتحف الحربي بالقلعة بالقاهرة وتعتبر من أقدم وأوسع دور الوثائق في الوطن العربي، وتضم وثائق بمختلف اللغات.

وقد وضعت اللوائح والأنظمة الخاصة بكيفية الاطلاع على هذه الوثائق والحصول على صورها من قبل المراجعين والباحثين، وتوجد المئات من الكشافات والفهارس والأدلة المساعدة للوقوف على مضامين هذه المجموعات الضخمة من الوثائق. وقد ألحق بالدار معرض كبير يضم نماذج من الوثائق لمختلف الأزمنة.

في الجزائر: كانت الجزائر ولاية من الولايات التابع للدولة العثمانية، وتعرف بإيالة الجزائر، كان لها تنظيم اداري خاص وبالتالي تنظيم أرشيفها وفق الهيكل التنظيمي العثماني، غير أن مكان حفظ الأرشيف كان في قصر جنينيه أو قصر الداي، وفي عام 1830م وبعد احتلالها من طرف فرنسا التي اعتبرتها جزء من الإمبراطورية الفرنسية، قامت بالاهتمام بالأرشيف مؤخرا حيث لم يكن إلا بعد مجيء **جونارت** الى الحكم الذي يعتبر الحاكم العام للجزائر بإنشاء أول مصلحة أرشيف على مستوى الإقامة العامة للجزائر، وقد تم انشاء تصنيف للأرشيف على مستوى الإدارة العليا (الحكومة العامة للجزائر) وعلى مستوى كل مقاطعة أو عمالة والتي تعرف فيما بعد بالولاية. حيث كانت تصدر قوانين ومراسيم الخاصة بأرشيف الإقليمي وفق ما صدر من هيئات الفرنسية فيما يخص بتنظيم وتصنيف وحفظ الأرشيف وقامت بترحيل العديد من الوثائق الى فرنسا، وبعد الاستقلال لجأت الدولة الجزائرية الى الاهتمام بالوثائق الوطنية وما خلفته الإدارة الفرنسية جراء هذا الترحيل.

من خلال سن قوانين ونصوص تنظيمية من أجل حسن تنظيمه والعمل على الحفاظ عليه. صدر الأمر 17 – 36 في جوان 1971م الذي تم بموجبه تأسيس مؤسسة الوثائق الوطنية وهو يشكل أول تدبير مخصص لصيانة التراث الإداري التاريخي والثقافي المتمثل في الوثائق الواردة من مجموع مؤسسات البلاد. وبموجب هذا الأمر ألحقت هذه المؤسسة برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ثم يليه - مرسوم رقم 74-75 المؤرخ في 03 ربيع الثاني عام 1394 الموافق لـ 25 أفريل 1974 والمتضمن تأسيس مجلس استشاري للمحفوظات الوطنية، ومرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 30 ربيع الأول لعام 1397 الموافق لـ 20 مارس 1977 المتعلق بالمحفوظات الوطنية، ثم مرسوم رقم 87-11 المؤرخ في 06 جمادى الأول عام 1407 الموافق لـ 06جانفي 1987 المتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية. ثم يليه القانون رقم 88-09 المؤرخ في 07 جمادى الثاني 1408 الموافق لـ 26 جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني